الأخبار
al-akhbar

■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول:
ابراهيم الأمين

■ نائب رئيس التحرير:
بيار أبي صعب

■ مدير التحرير:
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسن عليق
إيلي حنا
أمل الأندري
شربل كريّم

■ صادرة عن شركة
أخبار بيروت

■ المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس:
01759500
01759597
■ ص.ب 113/5963

■ الإعلانات
الوكيل الحصري
ads@al-akhbar.com
01/759500

■ التوزيع
شركة الأوائل
01/666314ـ15 ـ
03 / 828381

■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

رأس المال وثروة الأمم

يوسف الحريري*

تستعجب كيف لا تبالي دول العالم الثالث بثرواتها البشرية، بل إنها تقلل شأنها وتتهمها بأنها سبب في التدهور الحالي أيضاً، وذلك في رؤية يغيب عنها المنطق كأننا أمام قضية لا يُراد لها أن تتناول في نقاط محددة مفهومة لتخرج عن نطاق هذا التغيب.

للرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، خطاب تحدث فيه عن الأزمة السكانية وضرورة التزام العدد المتعارف عليه للأطفال، ثلاثة، في جمل مطاطية أقرب أن تكون خطاب نصح، وقد بدأ المسؤولون الترويج لتلك المقولات على أساس أنها أحد أسباب الكساد الاقتصادي وتردّي مستوى المعيشة للطبقات الفقيرة بسبب زيادة عدد الأطفال. لكن الأمور لم تنته عند ذلك التصريح، فخرجت الشائعات والأقاويل والتكهنات مفترضة اتجاهاً من الدولة سيعمل على تطبيق تلك السياسة، منها منع الطفل الرابع من الدعم التمويني المستحق من الدولة، قد يكون ذلك خياراً ذكياً بعض الشيء، لكن هل يمكن تطبيق تلك السياسة المفترَضة على شعب لا يملك ثقافة الاكتفاء عن الإنجاب، أم ستكون مجرد حبر على ورق؟ ولماذا من منطلق آخر لا توظف تلك الزيادة؟

من الواضح أن العرب لا يعرفون عن الصين إلا تلك النكتة المتعلقة بكون الصينيين كلهم يبشبهون بعضهم بعضاً، لكن ما رأيكم باستعراض نكتة أكثر مأساوية بالنسبة إلى المعكسر الغربي في الوقت الحالي. «أهلاً بكم في جمهورية الصين الشعبية»، هو ذلك التعليق الذي يبدر عنك مزاحاً كلما وقفت في مكان مزدحم، لكن هذا الازدحام - الرمز ما هو إلا سلاح الصين المحوري في خطة الصعود على القمة التي تنفّذ حالياً.

ترس اقتصادي لا غنى عنه

بينما تمشي أوروبا في طريق ضبابي في ما يخص أزمة التعداد السكاني، ويزداد التفاوت بين شريحة من هم في سن العمل، ومن تخطوا تلك الشريحة لمصلحة الثانية، وتعاني الولايات المتحدة من مشكلات عنصرية وبطالة نظراً إلى تفاوت الأجور وزيادة قيمة أجر العامل، تتمتع الصين بأكبر قوة عاملة على وجه الكوكب في الوقت الحالي، وعمالة تدرج خبراتها بين الحرفة اليدوية والمعرفة التقنية بالصناعة. تلك القوة في السنوات الأخيرة عملت على جذب العديد من الشركات العالمية المتخصصة في كل المجالات بداية من الملابس الرياضية والملابس بوجه عام إلى الماكينات المختلفة والمعدات المنزلية حتى الأجهزة المحمولة.

تلك القوة العمالية البشرية لا تستغل إلا عن طريق عقود تحتية فقط تتحكم في نسبة التوزيع داخل الصين لتحرك المؤشر بمزاجها ناحية الشركات المحلية، وبذلك تستفيد من قيمة العقود المبرمة في تطوير الصناعة المحلية وتضمن عدم تسرب المنتجات الأجنبية إلى السوق بنسب تضر بالاقتصاد القومي، ومقابل ذلك كل ما تقدمه هو عامل قد يكون أقل كفاءة لكنه أفضل سعراً وبكفاءة مرضية.

الأمر ليس اقتصادياً بحتاً، فبتلك العقود توثق الحكومة الصينية علاقاتها بالعديد ممن لهم نفوذ في تلك الشركات في صنع القرار الغربي، فتستطيع عن طريقها توجيه دفة الحديث في قضايا حقوق الإنسان في الصين أو مناقشة قيمة اليوان الحقيقية التي تطرح بنصفها أمام الدولار المتدهور حالياً نظراً إلى غياب استقرار قيمته، وتلك القضايا التي يحاول المعسكر الغربي استعمالها كأوراق ضغط قد لا يستطيع تحريكها فيما هو قادم من أعوام للمصالح الاقتصادية التي تتوغل رموز القطاع الرأسمالي الحر فيها مع الصين.

قد عبرت العديد من التقارير الصادرة عن «الإيكونوميست» و«هارفرد بيزنس ريفيو» بالأعداد الأخيرة عن قلقها من تزايد تلك الظاهرة، إما مباشرة أو باستعراضها أهم الصناعات التي حلت فيها الصين كوكيل رسمي، وأكدت أنه خلال السنوات المقبلة إن لم تستطع الحكومات الغربية وقف ذلك التمدد، فسيكون من الصعب التعامل مع الخسائر الاقتصادية الناجمة عن العامل الصيني، وأيضاً نبهت العديد من مكاتب الاستشارات الكبرى الأميركية والأوروبية إلى خطورة الوضع الحالي في ما يتعلق بقيمة صرف اليوان الصيني الذي يحافظ على وجوده بنصف قيمته مكبداً الدولار الأميركي خسائر باهظة، مشددين على أنه ما إن لم يستطع البنك الدولي الضغط على الصين لحل تلك الأزمة، فإن الدولار واليورو سيكونان خارج المنافسة مع حلول 2050. مؤشر «غولد مان ساكس» أيضاً أكد تلك المخاوف بعد وضع توقعات تؤكد أن الصين في طريقها للصعود إلى قمة الهرم الاقتصادي العالمي.

نقطة أخرى تستفيد منها الصين حالياً في ما يخص التعداد السكاني هي عملية التجييش الثقافي الشاملة التي تهدف إلى نشر الثقافة الصينية والفكر الشيوعي المتعلق بالدولة الصينية وإظهار الصين كنموذج مثالي يستحق الاحتذاء، وأنه منافس للقوى الغربية، أو بمعنى آخر: «ما و تسي تونج يتسرب للخارج»، بدأ الأمر بالانتشار عن طريق مؤسسات الاستثمار الثقافي، والعنوان يدل إلى أن تلك المؤسسات ستعبر بالدرجة الأولى عن علاقة اقتصادية ينتج عنها مكسب استراتيجي مهم في ما يتعلق بالدول العربية ودول الشرق الأوسط، وهي تستثمر اليوم كثيراً في مؤسسات تحمل دعماً حكومياً رسمياً لترجمة الأعمال الصينية إلى مختلف اللغات خاصة العربية. قد يُرى ذلك على أنه أمر إيجابي ووردي، لكن بنظرة واحدة إلى العناوين التي تدعمها الحكومة، فستجدها كلها إلى كتاب ينتمون إلى الدولة، بعضهم يوجدون مع الوفود الصينية الرسمية في المحافل والفعاليات الثقافية المختلفة التي تشارك فيها الصين في الدول العربية، وأغلب الكتب تركز على تصدير النموذج الصيني

> المؤشر المتعلق برضا الشعب الصيني عن سياسات الحكومة لا يزال مستقراً

الأمثل اقتصادياً وسياسياً، كما أن الكتب الأدبية تكون في مضمونها لكتاب يتناولون الحياة اليومية بصورة مبتعدة تماماً عن أي نقد للسلطة الحاكمة رغم تردي وضع الحريات في الصين، ووجود أدباء كبار ومسرحيين لا تصل أعمالهم عن طريق تلك المؤسسات الاستثمارية الثقافية إطلاقاً.

وبالطبع، للعامل البشري دور في نجاح تلك المنظومة الرأسمالية الثقافية وظهورها بقوة ومعها الحجة، فالتنوع البشري الصيني واختلاف البيئات والثقافات يجعل من السهل انتقاء نماذج مختلفة حتى في ما يتعلق بمجموعات الأقليات، ما يجعل المحتوى مشوقاً وينفي ظاهرياً شبهة الانتقائية لتيار محدد.

إن أهم المؤسسات التي يمكن ملاحظة نشاطها هي مؤسسة «بيت الحكمة» في مصر، التي تساهم في توثيق العلاقات الثقافية بين الصين وتهدف مباشرة إلى إقامة أواصر تعتمد على التبادل العلمي والثقافي الذي يجذب الجيل القادم إلى الصين، وإلى النموذج الصيني كبديل من الدول الغربية وثقافاتها.

لا داعي للحديث عن الصين عسكرياً، فقد تناولت العديد من المقالات هذا الأمر، لكن يتوجب التنبيه إلى أن الدول المحيطة بالصين، التي لا تنتمي إلى المعسكر الصيني سياسياً، دخلت بشكل ملحوظ مرحلة استنفار أمني غير مسبوق: فيتنام، كوريا الجنوبية وحتى أستراليا، التي أبرمت أخيراً صفقات عسكرية هي الأضخم في تاريخها لتأمين الحدود، على هامش صعود الصين عسكرياً.

النظام الشيوعي والثورة الثقافية لا يزال تأثيرهما قوياً في الصين (أ ف ب)

غضبة شعب

النظام الشيوعي والثورة الثقافية لا يزال تأثيرهما قوياً في الأغلبية بالصين، حتى تلك اللحظة، فالمؤشر الداخلي المتعلق برضا الشعب عن سياسات الحكومة لا يزال مستقراً ولم يشهد إلا انخفاضاً طفيفاً، بل إن قاعدة كبيرة من الرأي تقنع تماماً بضرورة المساندة تحت أي ظرف، فالرأي العام الصيني يظل في ظهر الحكومة. تلك المقدمة كانت ضرورية لتفسير ذلك السلوك القادر على ضرب الاقتصادات الغربية في مقتل، والذي أصبح يقام له ألف حساب أخيراً؛ سلوك السائح الصيني، تلك القوة التي لا يستهان بها في فرض الموقف، والدلائل على ذلك كثيرة، أهمها تاريخياً ما حدث بعد التجربة النووية للرئيس جاك شيراك بالمحيط الهادي، التي هبطت بعدها نسبة الزائرين إلى اللوفر هبوطاً حاداً لخسارة السياح الصينيين الذين اعترضوا على تلك التجربة. وفي حوادث أخرى، يلحظ دائماً انخفاض مبيعات «كارفور» مع كل توتر للعلاقات بين أي دولة غربية والصين، لذا تلك العوامل توضع في الاعتبار مع أي مفاوضات تقام بين الصين ودول المعسكر الغربي.

يستعمل أيضاً العامل البشري في توطيد علاقات بالدول المحيطة بالصين عن طريق إقامة أواصر عائلية، وتساهم الدولة في سياسة تزويج للشباب الصينيين بالدول المحيطة فيعودون ومعهم روابط عائلية تساهم بربط المجتمعات ببعضها بعضاً. الصين الحالية تدرك أن المعادلة صعبة، فالذاكرة التاريخية لن تنسى حقبة الإمبراطورية الصينية التي هيمنت سياسياً واقتصادياً قبل القرن السادس عشر وانهزمت أمام الغرب بعد الثورة الصناعية لنفس العوامل التي كانت أساساً لهيمنتها وأهمها العامل البشري وسياسة التمدد. لذلك إن الصين الحديثة تبدو حذرة في ما يتعلق بذلك، وتطبق سياسة الطفل الواحد لضبط التعداد السكاني بما يمنع حدوث تضخم لكن بما لا يعرقل النمو الاقتصادي الداخلي، كما تقيم سياسات التوسع السياسي والاقتصادي في أفريقيا على أساس من الحذر والحيطة من دون الانجراف إلى توسع شاسع قد يؤدي إلى نتائج عكسية.

إن سلاح العولمة الذي كان يستعمله الغرب ينقلب عليه اليوم، فمع التغلل الصيني في علاقات مع شركات كبرى متعددة الجنسيات لها نفوذ سياسي، بحسابات المصالح، لن ترضى تلك الشركات بتضرر الصين، أو كما يصرح الخبراء الاقتصاديون حالياً: قد وقع الغرب في المصيدة حتى رأسه.

فهل لا نزال بعد ذلك، ومع استعراض كل تلك الدلائل، نظن أنها أزمة سكان، أم أزمة إدارة تبحث عن الانتفاع السريع دون خطط تنموية كبرى؟

إن كانت الذريعة أو الحجة رداً على ذلك الكلام بأن الصين دولة شيوعية ذات نظام واحد يسهل السيطرة على شعبه، فلننظر جميعاً إلى الوضع حالياً: إن كل وسائل الإعلام الخاصة والحكومية (في مصر) جميعها تتبع الدولة، والساحة السياسية لا يوجد فيها إلا طرف واحد هو المالك لكل المفاتيح. إذاً، هل يوجد حقاً ما هو عائق أمام التوظيف الأمثل للطاقة البشرية المتعطلة؟

*باحث مصري

التحالفات السائلة... التيار الوطني الحر وآخرون

صادق النابلسي *

قبيل الانتخابات النيابية الأخيرة بدت العلاقة بين التيار الوطني الحر وحزب الله وكأنها تجري على تعثّر متدرج. الانتخابات كانت تمريناً من جهة التيار البرتقالي على تخطّي تجربة المؤسّس الأول العماد ميشال عون، بالتفلّت من الالتزامات القديمة والمستجدة، والابتعاد عن حالة التعوّد الذهني للتحالفات السياسية بإخراجها من كينونتها وحظوظها الأخلاقية المتعالية واعتبارها موضوعاً متغيّراً وواقعاً يخضع لعملية تبخّر دائم. فلا تحالف مثالياً على الإطلاق، وتحقيق ذات الجماعة التي يلاحقها القلق وعدم اليقين في الإمكانات والعلاقات والمصير، يجعلها مضطرة إلى اختبار كل جديد يُستعان به على القوة والتمدد وتجاوز الرتابة.

التيار في نسخته مع الوزير جبران باسيل لا يحبّذ «الألفة أو السكن» السياسي الطويل. لغته وتعابيره وسرعة تنقلاته تكشف عن سبيل سياسي مغاير غير مأخوذ بالموروث ولا حامل صفة القداسة. سبيل يحبّذ الإقامة في الأماكن التي تشرّعها الطبيعة المتبدلة للتطورات والتفاعلات بين قوى المجتمع. الانتخابات الأخيرة شكّلت إغواءً يفترض «ضربات استباقية» في مرمى الخصوم. انتخابات ظهر خلالها التيار بلا قيود في تحالفاته وغير مكتفٍ بحصصه، خصوصاً بعد أن أتاحت له فرصة القانون الجديد أن يُشكّل قوة أكبر من قوة منافسيه. لكن المشكلة في التيار ليست في مطالبته تحقيقه التوازن والمكانة داخل النظام اللبناني، بل في إنتاج وإعادة إنتاج التحالفات وفق ديناميات الرأسمالية المهجوسة بعمليات التراكم والربح بلا قيود. وعلى هذا الأساس كان سهلاً على التيار أن يطيح تفاهماً مع حزب الله في دائرتي جبيل - كسروان وبعلبك - الهرمل ليس إلا طمعاً بمزيد من المقاعد النيابية، في صورة تحدٍّ وإزعاج لحليفٍ كان سبباً رئيسياً في إيصال العماد عون إلى سدة الرئاسة، بل في حصول الانتخابات برمتها. إذ لا مجال للشك، وبعيداً عن التحيّزات والآراء الشخصية، أنّ الأمن الذي تحقق بتضحيات عناصر الحزب بعد طرد الإرهابيين التكفيريين من جرود لبنان الشرقية من بديهيات إنجاز العملية الانتخابية ونتائجها التي أدّت إلى تضخم كتلة التيار نفسه. صحيح أنّ للتيار روايته في عدم التوصل إلى تفاهمات في هاتين الدائرتين تحديداً، ولكن المفارقة أنّ التيار وبقية القوى السياسية الأخرى الحليفة للحزب، لم تنظر إلى حزب الله إلا في وضعية المنافس المحلي، لا في صلب الحقائق الأخلاقية الكبرى ومنظومة العلاقات والمعادلات الإقليمية التي تتطلب من الشركاء المحليين تفاهمات أو حتى تنازلات عرفاناً بالجميل الذي قدمه الحزب وحده، دماً سخيّاً، بلا منّة ولا استعلاء.

> من تسيطر عليه قيم السوق يتلذذ بطرح الأشياء وتهشيم التفاهمات

في أوساط الحزب وعند كوادره مَنْ يشعر بالمرارة لكون التيار لم يبادل إحسان الحزب بإحسان مقابل، بل واجهه ببراغماتية صارمة وقسوة باردة، ولو برر التيار وعزا ذلك إلى أسباب ذات معنى وهدف بالنسبة إليه. فلا يمكن أن يكون مقعد في جبيل أو بعلبك قد ضيّق وثيقة التفاهم إلى هذا الحد أو أنكر كل التضحيات التي قدّمها الحزب للحفاظ على لبنان من تهديد الإرهاب، أو قلّص الفهم بما يتربص الحزب من حملات وعقوبات تستوجب حماية صادقة من حلفائه.

إيمانويل والرشتاين، وهو أحد علماء علم الاجتماع الأميركي يقول: «إننا نعيش في عصر الرأسمالية وما يحرك العالم اليوم هو البحث عن الفائدة». والبحث عنها إنتاجاً واستهلاكاً لم يقتصر على الأشياء المادية، بل تسرّب إلى العلاقات الوجدانية والاجتماعية بأنساقها المتعددة. وفي السياسة، الفائدة تعني الصفقات الرابحة، وأحزاب وشخصيات بلا صفات ثابتة، وروابط تتحول إلى سلع، وانتهاء تاريخ صلاحية العلاقة، واكتساب مهارات الإنهاء السريع للتحالف والشراكة، وكسر القواعد واختبار المتاح، والميل الشديد إلى كسر الروتين، والإشباع اللحظي، والوصفات السريعة المأمونة... ونتيجة ذلك أنّ الفائدة لن تُبقي للعاطفة والأخلاق إلا مساحة محدودة لا تتمتع بالاستقرار والديمومة والتلقائية. فأي تحالف، ولو غُلّف بمبادئ وشعارات وطنية، هو قابل للاستهلاك ويتبدد بمجرد انتهاء المهمة. فمَن تسيطر عليه قيم السوق وأخلاق «الحداثة السائلة» في السياسة يتلذذ بطرح الأشياء وتهشيم التفاهمات ويتحول عنده الالتزام المديد إلى فخ ينبغي الحذر منه! وعليه، فإنّ خطورة ما أفرزته الانتخابات أنها تعكس بناءً على السيولة التي هيمنت على الوعي والثقافة اللبنانية، سهولة التضحية والزهد بالعلاقات العميقة واستبدالها بما تعده الصلات العابرة من مزايا اللحظة وما تنتجه من إبهار واستمتاع ونشوة. لذلك باتت جاذبية الهروب من الالتزامات أسلوباً ضاغطاً لضمان الاتصال بالجديد والاستعاضة بالمعروض، وهو كثير، ما يعني أنّ فكّ الارتباطات بين القوى على هذا النحو من السرعة قد سبب فقدان القيم مكانتها الاجتماعية وتحولها إلى عقود تجارية بأشرط جزائية حتى! بناءً عليه، يكون وعود الالتزامات لا معنى لها على المدى البعيد وقابلة للنقض، تماماً كما فعلت الولايات المتحدة الأميركية بانسحابها من الاتفاق النووي مع إيران. فهي بذلك تقدم نموذجاً على تخطّي ما ليس مرضياً عنه وطلب الفرص القادمة الحاملة لمكاسب متوقعة، وتجاوز العهود بلا شعور بذنب وتبعات ومسؤوليات. والقوى اللبنانية في تحالفاتها خلال الانتخابات الفائتة مسّها طائف من النماذج الغربية وسرت فيها أخلاق الحداثة بحيث بات كل شيء خاضعاً للتغيير والتفكيك والاستغناء والاستهلاك والنفاد، وما عاد هناك يقين بصحة العلاقات واستقرارها وعمرها المتوقع. هذه الهشاشة التي أصابت تحالفات ما قبل الانتخابات ستستمر، وسيكون على كل حزب وتيار إنهاء العلاقة متى ما سئم أو تعب منها ولم يكن راضياً عن سياقها. هنا، تتحول التحالفات إلى حدث تجاري محض فاقد للتجربة الإنسانية والتصورات الأخلاقية، ولن يكون لها أن تستقر على أرضية التاريخ والعاطفة. سيغادر صناعها هذه النمطية وما يحيط بها وسيكون التوجه إلى ما هو قادم.

لكن حزب الله سيقف طويلاً عند الأسباب التي تصير معها التحالفات سائلة إلى هذا الحد، وحول بطلانها السريع. وقد يكون هو أو غيره قد شعر خلال هذه الانتخابات بأنّ التحالفات القائمة تحتاج بنية أخلاقية تحتية أقوى وأصلب جذوراً. تحتاج إلى شجاعة وثقة وحب أكثر من مهارات التواصل ورغبات الالتئام والمصالح التي تخضع لأحكام الإشباع الفوري للحاجات. المفارقات التي شهدتها الانتخابات الأخيرة ينطبق عليها ما قاله يوماً عالم الاجتماع البولندي زيغموند باومان حين وصف التغيّر القاسي الذي يصيب العلاقات الاجتماعية: «الحب بطبيعته يسعى إلى إدامة الرغبة، أما الرغبة بطبيعتها فتهرب من قيود الحب».

وعليه سننتظر بعد تشكيل الحكومة وأمام الاستحقاقات القادمة كيف سيكون شكل التحالفات ما دام التفكير الطاغي على معظم القوى السياسية يقوم على قاعدة «مرقني اليوم وغرقني بكرا»!

* أستاذ جامعي

حروب أميركا العدوانية ومسيرة المحاربين القدامى

رضي السماك *

الولايات المتحدة على رأس دول العالم التي خاضت وتخوض حروباً عدوانية تخلّلتها جرائم حرب وإبادة بحق ملايين البشر وانتهاكات فظة لا حصر لها لحقوق الإنسان، ناهيك عن مئات الألوف من المصابين والمعوقين، عدا عن استنزاف ثرواتها والدمار الهائل الذي خلّفته وتخلّفه تلك الحروب المتواصلة منذ نحو سبعة عقود، وإن كانت الحروب العدوانية الأميركية تعود لتاريخ أسبق منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وبالتالي، فإن العقيدة العسكرية الأميركية لا ترتكز على مبدئية إنسانية وطنية صادقة، بقدر ما تقوم على الانصياع والانضباط لأوامر القيادة العسكرية والسياسية لزج العسكريين والمجندين في تلك الحروب تحت شعارات هلامية مُضللة لا يعي المُجنّد أو العسكري المنتسب للجيش حقيقتها، ولا يحق لمن يعيها مناقشة أمرها مع قادته أو عدم الانصياع للقرار وعصيانه. ولعل أبرز نموذج يحضرنا ما جرى على سبيل المثال لا الحصر، لبطل الملاكمة العالمي الراحل محمد علي كلاي جراء رفضه العلني المشاركة في الحرب العدوانية لبلاده على الشعب الفييتنامي الفقير أواخر ستينيات القرن الآفل، وعلى الرغم من أن تلك الحرب كانت من الحروب التي فجّرت احتجاجات سياسية وشعبية واسعة داخل الولايات المتحدة.

ومن المفارقات الغريبة أن الذين نجحوا في التهرب من تلك الحرب الظالمة القذرة لبلادهم على فييتنام بأي حيلة كانت، تظل اللعنة تطاردهم وكأنهم ارتكبوا خيانة وطنية عظمى أو فضيحة عندما يترشحون لتولي مناصب في الإدارة الأميركية وغيرها من مؤسسات الدولة وعلى الأخص الانتخابات الرئاسية، وإن لم يكن تهرب معظمهم لأسباب مبدئية إنسانية.

قبل فترة قليلة، نُظّمت في واشنطن مسيرة دراجات نارية لقدامى المحاربين قُدرت بعشرات الألوف وتنتهي المسيرة التي ترفع شعاراً واحداً متكرراً منذ 30 عاماً «لن ننسى أبداً»... ويا للمفارقة، عند نُصب الرئيس والرمز الوطني أبراهام لينكولين! من بين المشاركين في المسيرة مجندون أعربوا عن سرورهم للحفاوة الشعبية - على حد تعبيرهم - التي قُوبلوا بها من الناس المصطفين في الشوارع التي مروا بها بدراجاتهم النارية، وسبق للعديد منهم المشاركة في حروب عدوانية ظالمة في فييتنام وأفغانستان والعراق وغيرها.

وعلى جدار حديقة «مال» الذي مرّت به المسيرة دُونت أسماء 60 ألف قتيل في حرب فييتنام، وكلهم شركاء في جريمة العدوان على شعبها واحتلال وطنه، ومنهم من ارتكب جرائم حرب واغتصابات وتعذيب وشارك في إلقاء قنابل مُحرّمة دولياً كالنابالم على البشر المسالمين والحيوانات ورش مساحات شاسعة من غابات البلاد بمادة ما تُعرف بـ«العامل البرتقالي» المبيد لأغصانها؛ ولا يزال المصابون المتبقون على قيد الحياة يعانون من آثار تلك الأسلحة الفتّاكة إلى يومنا هذا. أحد المتحمسين والذي يشارك في المسيرة السنوية للمرة الثالثة عشرة (جاك ريد ريتشارستون 73 عاماً) لا تزال عائلات المفقودين في فييتنام تنتظر معرفة مصيرهم، هل لا يزالون أحياء أم أمواتاً، وسنظل نستمر في تحركنا بلا يأس وكلل.

لكن ما لا يتذكره ريتشارستون ورفاقه المشاركون في هذه المسيرة السنوية منذ انطلاقتها الأولى 1988، ماذا عن المفقودين الذين فُقدوا ولا يُعرف مصيرهم داخل أوطانهم وهم يخوضون معارك تحرير وطنهم من دنس الاحتلالات الأميركية لكُل البلدان التي نُكبت شعوبها بحروب أميركا الإمبريالية الظالمة عليها وهم بمئات الألوف؟ ولا تزال الإدارات الأميركية المتعاقبة ترفض بعنجهية مجرد تقديم الاعتذار اللفظي لشعوبها، دع عنك التعويضات المستحقة المالية التي يُفترض أنها لا تسقط بالتقادم.

* باحث سياسي بحريني